

الشرعية السياسية: العلاقة بين السلطة والمشروعية في الفكر الفلسفي
*The Political Legitimacy: The Relationship Between Authority
and Legitimacy in Philosophical Thought*



إسعون عمر¹ ، خطاب عبد المالك²

¹ مخبر الحوكمة والتنمية المستدامة، جامعة البليدة 2، الجزائر،

o.issaoune@univ-blida2.dz

² مخبر الامن القومي الجزائري: الرهانات والتحديات، جامعة الجزائر3، الجزائر،

alger3.dz-hattab.abdelmalek@univ

تاريخ الإرسال: 2025/09/01 تاريخ القبول: 2025/11/09 تاريخ النشر: 2025/12/01

ملخص: يتناول هذا المقال إشكالية السلطة السياسية في إطار النظم السياسية، باعتبارها المجال الذي تتفاعل فيه الأبعاد الأيديولوجية والاجتماعية والمؤسسية لتحديد مفهوم السلطة. ويعتمد التحليل على النسق البنيوي-الوظيفي لفهم العلاقة بين السيطرة والقيادة، حيث يتجلى التوافق بين الحاكم والمحكوم ضمن منظومة قيمية مجتمعية تؤسس للخضوع الطوعي وتستند إلى مبررات قانونية. ويرتكز المقال على إسهامات الفكر الفلسفي والسياسي في تأصيل مشروعية الحق في القيادة، مبرزاً أن شرعية السلطة السياسية تتجاوز الأطر القانونية والمؤسسية نحو فهم أوسع يرتبط بالتنظيمات الاجتماعية والثقافية. ويبرز المقال الجدل القائم بين "المشروعية" كمطابقة للقانون و"الشرعية" كتعبير عن الإرادة العامة، داعياً إلى تجاوز هذا الانقسام من خلال تحليل شامل وموضوعي لأداء النظم السياسية المعاصرة. ويسعى المقال إلى التأسيس لمقاربة علمية لفهم السلطة السياسية من منظور تكاملي يجمع بين القانون، القيم، والمجتمع، بما يعزز الاستقرار السياسي والتماسك المؤسساتي.

الكلمات المفتاحية: الشرعية/ السلطة/ المشروعية.

Abstract:

This article explores the problematic of political Power within the framework of political systems, viewing them as a space where ideological, social, and institutional dimensions converge to shape the concept of power. The analysis is grounded in a structural-functional approach to examine the dynamics between control and leadership, highlighting the alignment between ruler and ruled within a value-laden societal framework that legitimizes voluntary submission and draws on legal justifications. The article draws upon contributions from philosophical and political thought to establish the legitimacy of the right to govern, arguing that political legitimacy transcends purely legal and institutional boundaries toward a more comprehensive understanding rooted in social and cultural configurations. It further engages with the conceptual tension between legality as conformity to law and legitimacy as the expression of collective will, advocating for overcoming this dichotomy through a rigorous and objective assessment of contemporary political systems' performance. Ultimately, the article seeks to construct a scientific and integrative perspective on political authority that harmonizes law, values, and society to reinforce political stability and institutional cohesion.

Key words: Legitimacy; Power; Legitimity

مقدمة:

تشير الشرعية السياسية الى أحد أبرز المفاهيم في الفلسفة السياسية، باعتبارها ذلك الإطار الأخلاقي والقيمي الذي يحول السلطة الفعلية، من قدرتها على ممارسة السيطرة، الى سلطة مشروعة تلقى القبول والرضا من طرف المجتمع، وهذا ما يسهم في ضمان استقرار النظم السياسية واستمراريتها، وتكمن أهمية الشرعية السياسية، في ممارستها للسلطة استنادا الى مشروعيته التي تكتسبها انطلاقا من أطر أخلاقية، قانونية، وقيمية، توفر لها نوعا من القبول الطوعي من المحكومين.

ومن هذا المنطلق فإن الشرعية السياسية، هي بمثابة العملية التطورية، التي يمكن لها أن تنمو وتتطور، أو تتراجع نظرا لتفاعل النظام السياسي مع الأنظمة السائدة في المجتمع، أين نجد سيطرة بعض النخب على السلطة السياسية، وتحولها مع مرور الوقت الى نخب شرعية، بعد تفاعلها مع الإرادة العامة للمجتمع، واستجابتها لتطلعاته القيمية والأخلاقية، ويفهم من ذلك أن ممارسة السلطة السياسية في جوهرها يمثل تلك العلاقة الجدلية الموجودة بين من يمارس السلطة عن طريق قوة التأثير وتحديد اطار التصرفات، والأنظمة الاجتماعية الأخرى التي من شأنها أن تطيع وتقيّد بهذا الاطار، وبالعودة الى تحليل الفلسفة السياسية، نجد هذه العلاقة تظهر جليا في وضعية هيمنة ذات توازن غير ثابت، والذي يعتمد على القوة كآلية أساسية للتأثير، وعلى نمطية الحق في السيطرة¹.

وبناء على ذلك، ترتبط مفاهيم شرعية السلطة السياسية، بشكل عام بالسيطرة إما بواسطة القوة، أو عن طريق الحق في القيادة، وهذا الأخير يتم الاستناد اليه لشرعنة ممارسات السلطة السياسية²، وهو الامر الذي يستدعي دراسة تحليلية لحركة التفاعل الموجودة بين السلطة والمحكومين، حيث أصبح مفهوم شرعية السلطة السياسية، ملازما لمفهوم المشروعية المؤسساتية، وخصوصا بعد انتقال النظم السياسية الحديثة، الى الاعتماد على الأطر القانونية والدستورية، في ضبط ممارسة السلطة، وهذا بعد تطور أدوات التحليل النظمي في حقل العلوم السياسية، وقدرتها على رصد العلاقة بين الحاكم والمحكوم، بالتركيز على النسق القانوني والاجرائى، كمؤشرات على مشروعية النظم السياسية، حيث تباينت آراء واتجاهات الفكر السياسي في العصرين القديم والمعاصر، التي كانت فيها الدولة تعتبر كمتغير بنيوي في تحليل ومناقشة إشكالية العلاقة بين الشرعية والمشروعية، وينظر إليها ككيان سياسي واجتماعي، تسعى الى تحقيق الأهداف القيمية والمجتمعية، وفقا لأطر قانونية ودستورية بما يتلاءم وتطلعات المجتمع، وعليه تكون السلطة امتداد للمجتمع نفسه.

¹ Jacques langlois, **Qu' est que le pouvoir politique ? « Essai de problématique »**, Paris : Anthropos, 1982, pp.75-76.

²Ibid,p.17.

ومن هذا المنطلق، قد تم ربط مفهوم المشروعية بمدى اعتراف المجتمع بالسلطة، التي هي تعبير عن مصالحه وقيمه، مع توافر قبول شعبي واسع، وهو ما يحقق قوة واستقرار الدولة ككل، في حين تمنحها الشرعية التماسك الداخلي بين مختلف مكوناتها الاجتماعية، وعليه وجب الجمع بين التحليلين التجريبي والمعياري¹، حتى نتمكن من فهم شامل لديناميات العلاقة بين السلطة والمحكومين، ومحاولة إزالة السجال بين مفهومي الشرعية والمشروعية، بما يضمن لنا قراءة تحليلية دقيقة، من خلال ربط نتائج النماذج التقنية والمؤسسية، بالسلوك والقيم المجتمعية الحقيقية، بما يفتح لنا المجال لفهم الوصف العلاجي لأزمة الشرعية، في سياق علمي وموضوعي.

1. أهمية البحث:

تبرز أهمية موضوع الشرعية والمشروعية وعلاقتها الجدلية، بالبناء الوظيفي للدولة، من خلال ارهاصات البحث في حقل النظم السياسية، والتأصيل النظري في الفكر الفلسفي والسياسي، الذي يعاني القصور من حيث المعايير والمؤشرات العلمية التي تميز بين مفهومي الشرعية والمشروعية، أين نجد الكثير من الباحثين قد وقعوا في سجال فكري حول المدلول الاصطلاحي والوظيفي الذي يخضع له كل مفهوم. في حين يتم تصنيف النظم السياسية الحديثة، انطلاقاً من مؤشري مصدر وأنماط شرعيتها السياسية، وعليه فإن النظم التي تستند إلى القيم المجتمعية، تختلف عن النظم الأخرى التي تعتمد على الاكراه المشروع أو الإطار القانوني لوحده، وتكمن أهمية هذا الموضوع في البحث عن تشخيص علمي وعميق لاهم الازمات المصاحبة لمفهومَي الشرعية والمشروعية، ومحاولة بلورة رؤية فكرية لفهم العلاقة الموجودة بين الدولة والمواطن، من خلال الكشف عن أهم الآليات التي تحقق التوافق المتبادل بين الحاكم والمحكوم. فهي بمثابة الشرط الجوهري لمعالجة إشكالية الشرعية والمشروعية، بالنظر لوجود علاقة وثيقة بين شرعية السلطة ومشروعيتها، وبناءً عليه، فإن مشروعية الدولة يتجلى في تعزيز الالتزام بالقوانين والقيم العليا، عن طريق تجسيد المشاركة المنتظمة والفعالة للمواطنين في إدارة مؤسساتها، والتي من شأنها أن تضمن للسلطة السياسية العمل وفق شروط شرعية، بما يحقق تماسك مجتمعي حقيقي.

2. إشكالية البحث:

بالنظر إلى مفهوم المشروعية، فهي بسيطة وواضحة ظاهرياً، وتنحصر فيما يتوافق والإطار القانونية، والذي يعد غير كاف باعتبار مفهومه تجريدياً، لا يعالج البعد الأخلاقي والقيمي للمجتمع، وهو جوهر إشكالية

¹ -Jean-Marc Coicaud, **légitimité et politique – Contribution à l' étude du droit et de la responsabilité politique**, Paris, PUF, 1997,P.125.

البحث في الفلسفة السياسية، التي أكدت على ضرورة بناء قواعد قيمية مقبولة، بالإضافة الى عقلنة المنظومة القانونية، من أجل بلوغ أنظمة سياسية كاملة المشروعية¹.

أما مفهوم الشرعية، فهو أكثر المفاهيم إثارة للجدل في الفكر السياسي والفلسفي الحديث، بالنظر الى تعدد وتباين مرجعياته المعرفية، هذا بالرغم من وجود نوع من التوافق بين الباحثين حول مفهومها الشامل، والذي يرتبط أساسا بالحق في ممارسة السلطة، والذي يبقى في نظر مفكرين آخرين، مفهوما معقدا في دلالاته اللغوية والاصطلاحية، وعليه نجدها من بين أهم اهتمامات التحليل النظمي، الذي يستند على النسق البنيوي والوظيفي لمفهوم الشرعية²، وبناءا عليه فان إشكالية هذا البحث، تتمحور حول دراسة أهم المرتكزات التي يقوم عليها البناء السياسي، والتي سنستند اليها في تشخيص وتحليل الظاهرة السياسية، انطلاقا من التفكير في طبيعتها ووظائفها.

3. تساؤلات البحث:

مما سبق، يمكن لنا صياغة جملة من التساؤلات التالية:

- ما هي أهم ارهاصات الفكر السياسي والفلسفي في مفهومي الشرعية والمشروعية؟
- ما هي الأسس التي تستند اليها السلطة السياسية في شرعيتها؟
- ما طبيعة التفريق بين الشرعية والمشروعية؟
- وانطلاقا من هذه التساؤلات، تبرز لنا أهم التحديات التي تواجه استقرار النظم السياسية الحديثة، متمثلة في ارتباط أزمة الشرعية بإشكاليات أخرى، تقف أمام كفاءة أداء النظام السياسي، وعليه كيف يمكن معالجة هذه الازمة؟

ومن منطلق البحث عن إجابات علمية لهذه التساؤلات، وجب علينا منهجيا الانطلاق من الفرضيات

التالية:

- اعتبار أن الشرعية مفهوم سياسي، وذلك من خلال التفريق بين ممارسة السلطة كقوة مادية، وبين مدلول القدرة معترف بها من قبل المجتمع، حيث تعتبر السلطة السياسية شرعية إذا انسجمت هذه القدرة مع النظام القيمي والايديولوجي السائد في المجتمع، حتى تلقى قبولا من قبل الافراد، باعتبارها تلك الإرادة العامة التي تمثلهم.

¹ Michel Bouvier, **Préface au livre de Gérard Fomerand, Crise des valeurs et mutation de l'État**, Paris: Editions Loysel, 1994, pp.7-8.

² -جان-مارك كواكو، الشرعية والسياسة: مساهمة في دراسة القانون السياسي والمسؤولية السياسية، ترجمة: خليل إبراهيم الطيار، خليل إبراهيم الطيار، عمان: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2001م، ص 3635.

- في سياق النظم السياسية الحديثة، تستند شرعية السلطة إلى الاعتراف العام من قبل المجتمع، حيث تمارس هذه السلطة في إطار من التوافق مع القيم والمبادئ المشتركة، ما يمنحها القدرة على التأثير والقيادة دون اللجوء إلى الإكراه.
- ان التوافق المتبادل بين مفهومي الشرعية والمشروعية، من أهم المرتكزات في تحقيق الاستقرار السياسي، ومن شأنه تعزيز التكامل الوطني، وتكافؤ الفرص بين المواطنين على أساس الانتماء والكفاءة، كما يؤدي الى الرفع من كفاءة أداء النظام السياسي، في مواجهة مختلف الإشكاليات المتصلة بأزمة الشرعية، ومن ثم تعزيز الوحدة الداخلية.

4. المصطلحات المستعملة في البحث:

جاء هذا البحث انطلاقاً من توظيف عدد من المفاهيم والمصطلحات الأساسية التي تشكل الإطار النظري لموضوع المشروعية وعلاقتها بشرعية السلطة السياسية، وبالنظر لاختلاف الدلالات الاصطلاحية، وجب علينا تحديدها بما يضمن لنا قراءة تحليلية واضحة، ومن أبرز هذه المصطلحات المستعملة ما يلي:

- **الشرعية:** تعتبر اسهامات عالم الاجتماع الألماني "ماكس فيبر" (Max, Weber)، مرجعاً أساسياً في الدراسات السياسية والاجتماعية المتعلقة بمفاهيم الشرعية والسلطة السياسية، لا سيما في الأدبيات الغربية، فقد اعتمد الكثير من المفكرين في تعريفاتهم للشرعية على التصور الذي وضعه "فيبر"، والذي يرى أن: "شرعية النظام السياسي تقاس بمدى إيمان المواطنين بصلاحيته ذلك النظام واستحقاقه للتأييد والطاعة"، بما يعني أن السلطة لا تعتبر مشروعة من منطلق وجودها فقط، بل من خلال قبول الناس لها واعتقادهم بأنها تستحق أن تطاع.¹
- **المشروعية:** ومن وجهة نظر، الباحث "مطاع صفدي" (Safadi, Muta) الذي قام بتحليل مدلول مفهوم المشروعية، ليلاحظ أن الفعل "شرع" أصبح غير كاف لفهم المصطلح، حتى وإن تم تفعيله إلى "شَرَعَ"، بمعنى "ابتكر" أو "أحدث" شرعاً أو مسلماً جديداً، ويرى أن المشروعية لا يمكن فصلها عن فاعل محدد، لأن معناها يفهم من خلال فاعليتها على أرض الواقع، فهي بناء دلالي وعملي، وليست مجرد بناء لغوي وفقط، وانطلاقاً من هذا التأصيل فإن المشروعية هي التطبيق العملي لشرعية السلطة، وتهتم بما هو منجز على أرض الواقع عملياً، وبالاعتماد على رضا الرأي العام تجاه السلطة والحاكم.²

¹ -Max Weber, **Economy and Society**, University of California Press, 1978, pp. 124–126.

² .ربابعة، محمد عبد القادر، مشروعية السلطة في الفكر الفلسفي المعاصر: المفهوم، الأسس والمقومات، مجلة: دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 1، ملحق 1، الجامعة الأردنية، 2019، ص 107.

• **السلطة:** كما تعرف موسوعة السياسة السلطة، على أنها مرادف لمصطلحات مثل: Authority و Pouvoir، باعتبارها المرجع الأعلى الذي يسلم له بالنفوذ داخل الجماعة السياسية أو الاجتماعية، وينظر إليه بوصفه الكيان القادر على فرض إرادته على غيره من الإرادات، بحيث تعترف الهيئات والمكونات المجتمعية الأخرى له بحق القيادة، والفصل في النزاعات، واتخاذ القرارات، ويتعدى ذلك إلى ممارسة القضاء وإنزال العقوبات، الذي من شأنه أن يمنحه شرعية توجب احترامه والامتثال لأوامره واعتباراته¹.

5. منهجية البحث:

استنادا إلى التساؤلات البحثية التي انبثقت عن إشكالية هذا البحث، فقد اعتمدنا على مناهج وأدوات تحليلية تتماشى وطبيعة الموضوع محل الدراسة، وجاءت على النحو الآتي:

• المنهج التاريخي:

تم الاستعانة بالمنهج التاريخي، لتتبع تطور مفهومي الشرعية والمشروعية، من خلال قراءة وتحليل مختلف السياقات الفكرية في حقل العلوم السياسية، وذلك استنادا إلى فكرة جوهرية مفادها، أن فهم الحاضر واستشراف المستقبل يتطلب الإلمام بجذور الظواهر في الماضي، من خلال تتبع الأحداث وتحليل جذور نشأتها، بالرغم من أن المنهج التاريخي لا يقدم تفسيرات تحليلية معمقة²، إلا أنه يوفر لنا معطيات معرفية هامة في بناء منظور شامل عن التساؤلات محل الدراسة.

• مقترح تحليل النظم:

يعتبر هذا الاقتراب، من أبرز المداخل في تحليل الظواهر السياسية، بالنظر إلى النظام السياسي كوحدة تحليل متكاملة تتفاعل مع البيئة المحيطة بها، وقد ارتبط هذا النموذج بالمفكر السياسي "ديفيد إيستون"، الذي اعتمد عليه في دراسة كيفية تفاعل النظام السياسي مع مدخلات المجتمع، وتحليل آليات الاستجابة لها، مما يساعد في تفسير ديناميات الشرعية داخل النسق السياسي الذي هو محل الدراسة³.

وبالنظر إلى تعقيد الظاهرة السياسية، فإن تفسيرها يتطلب بناء منهجي متكامل باستخدام عدة مداخل تحليلية، حيث اعتمدنا أيضا في هذا البحث بشكل رئيسي، على المنهج التحليلي⁴، بغية تفكيك وفهم

¹. عبد الوهاب الكيالي وآخرون، موسوعة السياسة، ط 02، ج 03، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1990م، ص 215.

². عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الرابعة، 2007م، ص 103.

³. David Easton, A Systems analysis of political life, USA: The University of Chicago press 1979, pp.276-277.

⁴. عمار بوحوش ومحمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي وطرق إعداد البحوث، المرجع السابق، ص 149-150.

الظواهر ذات الصلة بشرعية الحكم، ومشروعية السلطة السياسية، ومن أجل معالجة موضوع هذا البحث، سنتناول وفق تسلسل منطقي، الأسس النظرية لمفهوم الشرعية والمشروعية، من حيث الدلالات الاصطلاحية، واستخداماتها الوظيفية، وسنقوم بمحاولة صقل قراءة تحليلية لمختلف إرهاصات الفكر السياسي والفلسفي والقانوني، التي تناولت هذا الموضوع، وفي الأخير سنحاول مناقشة أزمة الشرعية، ومن حيث الأسباب والآليات المقترحة لتجاوزها.

المبحث الأول

السجل الفكري حول مفهوم الشرعية والمشروعية

إن إشكالية شرعية السلطة، تعتبر من القضايا الفكرية القديمة، والتي كانت من اهتمامات الفلسفة السياسية في بدايتها لتنتقل الى حقول معرفية أخرى، وبالأخص العلوم الاجتماعية، حيث تباينت الآراء حول مصدر مشروعية الحكم، والاطر الأخلاقية والسياسية التي تحدد مجال ممارستها، الى غاية ظهور مفهوم الدولة الحديثة بطبيعتها المؤسسية، ومن خلال العودة الى تاريخية تطور مفهوم السلطة، نجدها قد استندت دائما في تبرير ممارستها الى أسس قيمية أو رمزية تمنحها القبول والطاعة¹، وكان ذلك عن طريق اتساقها مع معايير متعالية، سواء كانت دينية، أخلاقية، قانونية، أو اجتماعية، كمصدر لمشروعيتها وتبريرها لممارستها أمام المجتمع.

وفي هذا السياق، فإن أسس الشرعية ومركزاتها النظرية، تبقى محل خلاف بين المفكرين، بالنظر الى اختلاف منطلقاتهم في اسناد الشرعية، بحيث نجدها ترتبط بالتشريعات الوضعية، في إشارة الى اقتراحها من مفهوم المشروعية القانونية، في حين تتفاوت وجهات النظر إذا تم ربط مفهوم الشرعية بالإطار القيمي²، ويفهم من ذلك أن مفهومي الشرعية والمشروعية، قد شكلا جدالا واسعا، وتفسيرات متباينة، بالنظر تعدد التيارات التي تناولتها.

وهذا ما ذهب إليه الباحث "لويس ديمون" (Louis Dumont)، حين أكد على أن الدراسة الحقيقية للنظم السياسية، هي التي تفسر السلطة الشرعية، ويكمن ذلك في محاولة فهم العوامل التي تؤدي الى قابلية استمرار مفهوم شرعية السيطرة، مع ضرورة تقييم نمط الشرعية المتبع داخل كل نظام³، وبناءا على ذلك تباينت الآراء في تعريف الشرعية، وذلك لتعدد منطلقات الأسس النظرية التي تستند اليها، فمن وجهة نظر "ماري دوغلاس" (Mary Douglas)، التي تعتبر "أن كل سلطة ترتكز على أسس قانونية أو عقلانية أو قيمية

¹ Simone Goyard-Fabre, *l'État figure moderne de la politique*, Paris, Armand colin, 1999, pp.152-153.

² Michel Dobry, *Sociologie des crises politiques*, Presses de la. Fondation Nationale des Sciences politiques, Paris, ISBN,1986, p161.

³ Louis Dumont, *Essai sur l'individualisme*, Paris, le Seuil,1983, p162.

تعتبر شرعية"¹، وتحليل عوامل قبول الشرعية في تفاعلها مع مختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى، نتأكد من تداخلها مع معتقدات المحكومين وقيمهم وميولهم ومشاعرهم، بما يضمن استمرارية السلطة، وفي هذا السياق يرى " جان-لويس كيرمون " (Jean-Louis Quermonne)، "أن مبدأ الشرعية يتجلى حين تلتزم حكومة ما بالقيم التي تحكم النظام السياسي، ما يمنحها الاستمرارية والقوة في القيام بمهامها"²، في حين ركز "موريس دوفرجيه" (Maurice Duverger) في تعريفه للشرعية على "التوافق الشعبي، الذي يعكسه امتثال النظام السياسي للرغبة الجماعية، بما يكسبه شرعية حقيقية، وهو ما يعبر عنه بالانتماء والقبول الجماعي لنظام الحكم"³.

ومن خلاله يتضح لنا، أن الشرعية لا تركز فقط على الاسس القانونية أو العقلانية، بل تتعدى حدود الدعم والقبول الشعبي، نظرا لأهمية الفعل الاجتماعي في بناء شرعية ثابتة ومستقرة، هذا بالعودة الى المنظور السوسيولوجي، حيث يرى الباحث "لوك بونفيل" (Bonneville Luc)، "أن الشرعية تركز على مدى قبول أفعال أو قرارات السلطة من قبل الجماعة ككل، ضمن سياق ثقافي واجتماعي معين، وبوساطة معايير وقيم مستمدة من الحالة التأسيسية للعلاقات المجتمعية نفسها"⁴، وقد ذهب هذا التصور، الى أن مفهوم الشرعية، لا يمكن فصله بأي حال من الأحوال عن شبكة التوافق الاجتماعي والقانوني، باعتباره قيمة سياسية تتعدى الأطر القانونية المؤسسة لها، فهو بمثابة التبرير السياسي الذي يسعى بالدرجة الأولى الى تحقيق الطاعة والولاء له، وهو وحده كفيل بضمان ديمومة شرعية السلطة السياسية، وهنا يكمن دور التحليل النظري الدقيق، في تحقيق الاستقرار وتنظيم العلاقة بين السلطة والرهبة.

وبالنظر الى المقاربة القانونية، فان أهمية التشريع ومدى عدالته الأخلاقية، تكمن في مدى فعالية القوانين في حد ذاتها، وبناءا على هذا المنظور فان الأطر القانونية هي المرجعية المطلقة لشرعية السلطة السياسية، وبالتالي تتصف هذه الأخيرة بالمشروعية، من حيث أنها تستند الى القانون الدستوري، دون العودة الى منطلقات قيمية أو حتى خارجية⁵، وعليه يتحقق التداخل بين مفهومي الشرعية والمشروعية، ولا يبقى مجال للتمييز بين ما هو قانوني وما هو مقبول اجتماعيا، وقد تبنى "توماس هوبز" (Thomas Hobbes)، هذا المنطلق، حيث يرى أن شرعية السلطة القانونية لا تتصف بعنصر الإكراه فقط، بل ترتبط

¹ Danielle M Logue, Stewart R Clegg, & John Gray, "Social Organization, Classificatory Analogies and Institutional Logics: Institutional Theory Revisits Mary Douglas", University of Technology Sydney, no 7, July 2016,p 17.

² Jean-Louis Quermonne, *les Régimes politiques occidentaux*, Paris, Edition du Seuil, 2000, p11.

³ . ناصوري، عبد الرزاق، مفهوم الشرعية وإشكالية الاعتراف السياسي في النظم السياسية المعاصرة، الجزائر: دار الهدى، 2008م، ص 353.

⁴ Luc Bonneville, *Qu'est-ce que la légitimité*, in Josiane Boulad – Ayoub (dir), *Souveraineté en crise*, Québec – Paris, harmattan2003, p83.

⁵ Jacques Langlois, op. cit, p174.

بالموافقة الطوعية للمحكومين، بمعنى وجوب الاعتراف بها اجتماعيا، وذهب أيضا إلى اعتبار النظم السياسية التي تنبثق عن عقد اجتماعي، نظما صحية، وتكون فيها السلطة السياسية مشروعة كونها تأسست وفق اتفاق اجتماعي، ومن وجهة نظره فإن الشرعية تتعدى حدود القوة المفروضة على المحكومين، إلى مفهوم القدرة التي تلقى القبول من طرف كافة الأنظمة الاجتماعية الأخرى¹.

ومن جهته قدم "ماكس فيبر" (Max Weber) طرحه، معتبرا النظم السياسية التي تعتمد فقط على الإطار القيمي، دون الإطار القانوني، فاقدة للاستمرارية، وذلك وفق الشرعية القانونية، التي يعترف بها من قبل المجتمع، بناء على إدارة النظم السياسية لشؤون الأفراد عن طريق آليات قانونية منظمة، وانضباط في تنفيذ إجراءاته²، وبمجرد قراءة هذه الأطروحات حول مفهومَي الشرعية والمشروعية وتحليلها، يتبادر إلينا التساؤل حول الدافع الجماعي إلى تقديم الطاعة لشخص يتمتع بممارسة السلطة، والتي أرجعها محمد أركون إلى ما أطلق عليه تسمية "مديونية المعنى"، أي حاجة الفرد الملحة إلى وجود جهة معينة تمنحه معنى رغباته الداخلية وتأتيها، وهي الحالة التي تفسر مصدر الطاعة، كونها نابعة من ضرورة داخلية، تجعل الفرد يشعر بارتباط وجداني مع من يقدم له هذا المعنى، وبذلك تتحول السلطة من مفهوم للقوة، إلى مفاهيم أخرى ذات الصلة بالسيادة العليا، لترتبط بمشروعية كاملة الأركان³، ويفهم من ذلك أن السلطة الشرعية، هي يتم فيها تقديم الولاء والطاعة لها انطلاقا من ادراك داخلي، والمتمثل في القبول الوجداني والمعنوي لها.

وفي هذا السياق، تمكنت الوضعية القانونية، أواخر القرن التاسع عشر من ترسيخ عقيدتها في الفقه القانوني، والتي كانت بمثابة انطلاق هيمنتها على مختلف الحقول العلمية، حيث ارتبطت إسهاماتها الأساسية في تطوير مناهج تفسير النصوص القانونية، وكانت منطلقا لتعزيز فكرة الدولة العقلانية القائمة على القانون، وهو التحليل الذي لم يلقى القبول، وتعرض هذا التيار إلى انتقادات موضوعية، الأمر الذي استدعى ضرورة وجود الشرعية لتحليل وفهم النظم السياسية ومؤسساتها، باعتبار أن مشروعية النصوص القانونية لوحدها غير كاف للتدقيق في مدى قبول المجتمع لطاعة السلطة واستقرارها الفعلي.

ويظهر ذلك جليا، في الانتقادات التي وجهها "ليو ستراوس" (Leo Strauss)، بحيث يرفض ما يعرف بمنطلق "العقيدة القيمية المحايدة"، التي كانت مبنية على الفصل بين الحقائق العلمية والقيم الأخلاقية، والتي تعتبر من المرتكزات العلمية لدى "ماكس فيبر"، الذي كان يلج على مبدأ الحياد القيمي في العلوم

¹ Otfried Höffe, **La justice politique: fondement d'une philosophie critique du droit et de l'État**, Paris: PUF, 1991, pp.102-106.

² Max Weber, **Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology**, edited by Guenther Roth & Claus, Berkeley: University of California Press, 1978, pp 226-227.

³ ربابعة، محمد عبد القادر، مشروعية السلطة في الفكر الفلسفي المعاصر: المفهوم، الأسس والمقومات، مجلة: دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 46، العدد 1، ملحق 1، الجامعة الأردنية، 2019، ص 107.

الاجتماعية، وذهب "ستراوس"، الى ان الشرعية الحقيقية لاي نظام سياسي، لا تستند بذلك التواضع الى توافقه مع القوانين الاجتماعية، وبالعكس فهي تستند الى أخلاقية مهيمنة تمثل فيها الاطار البنيوي لهوية النظام في حد ذاته، وهذه الأخلاقية ليست بالضرورة تحظى بالقبول المجتمعي لدى الأغلبية، فهي في النهاية تمثل شرعية النظام السياسي واستمراريته¹.

ويفهم مما سبق، أن التمايز السياسي في النظم المعاصرة، لا يقوم على أسس موضوعية، بالنظر الى المقاربة القانونية من جهة، والتيار القيمي والأخلاقي من جهة أخرى، بما أدى الى صعود تيار آخر يلج على ضرورة التوجه نحو الغاء المركزية المطلقة للسلطة السياسية، وظهر ذلك جليا في النظرية الفوضوية والماركسية، التي ترى أن دور الدولة قد تحول الى آلة للاستغلال الطبقي، واستمراريتها مرهونة بوجود الطبقات الاجتماعية والفوارق الاقتصادية²، وبقراءة وجهات نظر مفكري هذا التيار، يفهم أن الدولة ليست وليدة مشروع اجتماعي، وهي نتاج مصالح اقتصادية وطبقية، فهي لا تقوم على الحق الطبيعي أو الإلهي للحاكم، وعليه وجب الانتقال الى من سيادة الضرورة الى سيادة الحرية، وهو الامر الذي أكدته "نيكوس بولانتزاس" (Nicos Poulantzas)، فيما يتعلق بـ "الحق" و"القانون"، وهذه الثنائية حسبه تشكل جزءا أساسيا في البناء النظمي للعنف العام المقنن، والذي تمارسه الدولة، حيث يتدخل القانون كآلية فعالة ضمن النسق السياسي للمجتمع، ناهيك عن كون دولة القانون خاضعة بدورها لصراع الطبقات، ويبقى أداءها الوظيفي يمارس السيطرة بما يجعلها مشروعة³.

ومن خلال القراءة النقدية للنظم السياسية والقانونية، نجد المفكر "كارل شميت" (Carl Schmitt)، يعتبر الحق القانوني والقانون الشكلي، جزءا فاعلا في تنظيم العنف المشروع الذي تمارسه الدولة، وبناء عليه فان القانون له دور في تشكيل هذه العلاقات، ومنه تتضح لنا الفجوة الموجودة بين مفهومي الشرعية والمشروعية، حيث يفرق "شميت" بينهما من حيث أن الشرعية تستند الى الإطار الأخلاقي والسياسي، في حين أن المشروعية تمثل ذلك الإطار القانوني والنمطي المنظم، وهي التصورات الفكرية التي تمثلها المدرسة القرارية، والتي تنظر الى شرعية السلطة السياسية، على أنها عبارة عن مشروعية القوة القرارية للدولة، والتي لا تلقى الاعتراض من طرف الافراد، وهو في حد ذاته عبارة عن الغاء مفهوم الشرعية⁴.

ومن جهتها انطلقت المقاربة البنيوية، من البناء التاريخي والاجتماعي العميق، باعتبار ان سلوك الأفراد ما هو الا انعكاس لميكانيزمات بنيوية تحدد أنماط التفاعل داخل المجتمع، كما تعتمد هذه المقاربة في طرحها

¹ Leo Strauss, *Nihilisme et politique*, traduit de l'anglais et présenté par olivier sedeyn, Paris: ISBN , 2001, pp140 - 141.

² Michael Walzer, *Spheres of justice, A defense of pluralism and equality*, New York: Basic Books, 1983, pp 35-36.

³ Jacques langlois, *Qu' est que le pouvoir politique ? « Essai de problématique »*, op. cit, p. 177.

⁴ Carl Schmitt, *Du politique «Légalité et légitimité» et autres essais*, Puiseux: Pardès, 1990, p 55-60 .

على منطق عقلاني-علمي، الذي يقوم بتحليل البنية السياسية من خلال تفكيك آليات اشتغال النظام، بعيدا عن الإرادة الفردية للمحكومين¹، وبناءا عليه فان شرعية السلطة السياسية تستند الى صلاحية واستقرار البنية السياسية نفسها، بغض النظر عن قبول المحكومين أو رفضهم، فالموافقة الشعبية هي نتاج عن اندماج الافراد في بنية سياسية طبيعية مفروضة بحكم سياقها الاجتماعي والتاريخي.

في حين نجد أن المقاربة النظمية، التي عرض أهم منطلقاتها العلمية عالم السياسة "ديفيد إيستون" (David, Easton)، قد اعتبرت النظام السياسي كيانا تفاعليا مفتوح، يتحرك ضمن إطار اجتماعي وثقافي أوسع، واستندت هذه النظرية في تأييد طرحها على فكرة الدعم الانتشاري والخاص، في حين اعتبرت ان الدعم الانتشاري، (Diffuse Support) هو دعامة الارتباط العاطفي بالسلطة السياسية القائمة، بمعنى الرضا العاطفي الذي يمنحه الافراد للمؤسسات، حيث يعتبر هذا الدعم الأكثر مقاومة لاختلالات أداء النظم السياسية، ويعمل على إعادة بناء استقرارها، وأما فيما يخص الدعم الخاص (Specific Support)، فهو مرتبط بأداء الحكومة من خلال سياساتها العامة؛ وتأتي ردة فعل هذا الدعم بمجرد تأثره السريع بالتحويلات الاقتصادية أو السياسية، ويتراجع دوره اذا لم تلقى المطالب المستعجلة الاستجابة من النظام، ويستمد هذا الأخير قدرته على الاستمرار، اذا استندت شرعية سلطته السياسية ببناء دعم انتشاري قوي².

وبعد القراءة التحليلية لما سبق، يمكن لنا أن نوضح الرؤية النقدية حول مفهومي الشرعية والمشروعية، انطلاقا من البعدين النظري والمنهجي، حيث رفضت فكرة دراسة الشرعية على أساس الحق في ممارسة السلطة، إضافة الى فكرة مشروعية النظم السياسية، التي تستند الى الروابط بين القانون والعدالة، وهذا من وجهات النظر التي انتقدت هذه المنطلقات نظريا، وفيما يخص النظرة النقدية في بعدها المنهجي، فهي تعتبر أن هذه المفاهيم لا تزال مجردة، ما لم تخضع لتشخيص سياقي واجرائي، لمعرفة مدى قابلية السلطة السياسية على تبرير ممارستها الشرعية عمليا، وهذا ما يشير الى وجود قصور في الأسس المفاهيمية للشرعية والمشروعية على حد سواء، في الوقت الذي يسعى فيه النقد المنهجي الى ربط هذه الظاهرة المفاهيمية، من خلال اختبار قبولها وتبريرها في الممارسة الفعلية.

المبحث الثاني

الأسس التي تستند اليها مصادر الشرعية

ان شرعية أي سلطة لا بد ان يستند الى جملة من الأسس الجوهرية، بما يضمن لها الرضا والقبول من مختلف الأنظمة الاجتماعية الأخرى، وقد تناول العديد من المفكرين هذه الأسس، التي جاءت في سياق

¹ Michel Bouvier, **Préface au livre de Gérard Fomerand, Crise des valeurs et mutation de l'État**, Paris: Editions Loysel, 1994, pp.7-8.

² David Easton, **A Systems analysis of political life**, USA: The University of Chicago press 1979 , pp.276-277.

اطروحاتهم حول مفاهيم الشرعية، والمشروعية، والسلطة، والسيادة، وبالرغم من كثرة الجدل حول مصادرها ومقوماتها التي تستند اليها، حيث نجد "ماكس فيبر" من أهم المفكرين الذين تناولوا شرعية السلطة السياسية، وقام بدراسة أنواعها بداية من الشرعية التقليدية التي يعبر عنها الماضي، والاحتكام الى العادات والتقاليد، واحترام الأعراف السائدة في المجتمع القبلي وتقديسها، وارتبط النوع الثاني بالشرعية الملزمة (الكاريزمية)، والتي يمثلها شخص ملهم بسلطة دينية وأخلاقية أو إيديولوجية ويحكم باسمها¹، وأخيرا شرعية السلطة المدنية، التي تتحكم فيها مبادئ الكفاءة والاحتكام للقواعد العقلانية، هذا وقد أعاد الباحث الأمريكي "ديفيد إيستون" تعديل هذه الأنواع وحددها في شرعية الزعامة الشخصية، الايديولوجية، وفي الأخير النوع الذي أطلق عليه تسمية الشرعية البنيوية².

وعليه يمكن القول، أن مفهوم مشروعية السلطة قد أصبح أكثر تعقيدا، بالنظر الى ظهور الدولة القومية الغربية الحديثة، وذلك من حيث تحول تركيز المشروعية من المؤسسات التقليدية إلى إرادة الشعب، فالمشروعية انتقلت من اطارها القانوني والدستوري، الى الإطار البنيوي الوظيفي القائم على كفاءة أدائها في مجالات التعليم والصحة والطاقة وغيرها، ويفهم من ذلك أن مشروعية السلطة السياسية ينبغي ان ترتبط بقيم جوهرية في أدائها حتى تلقى القبول اجتماعيا، وهذا ما يؤكد ان الشرعية قابلة للنمو والتغير، وليست ثابتة، ويتجلى ذلك في تفاعل الدولة مع القيم العامة في المجتمع، في حين تبقى المشروعية صورة عن تطور الدولة وحيوية مواطنيها، وتكمن مشروعية أي سلطة في توافر مجموعة من الأسس، انطلاقا من وجود نظام سياسي يقوم على بناء قانوني ودستوري، ناهيك عن أنظمة مجتمعية تمثل مختلف فئات الشعب، وهذا الأخير يعتبر مصدر مشروعية أي سلطة سياسية³، ومن خلال التحليل الدقيق في مفهوم المشروعية ومصادرها تبين لنا أنها تقوم على مجموعة من الأسس والمتمثلة فيما يلي:

أ- الأساس السياسي والفلسفي: فالمشروعية عند فلاسفة العقد الاجتماعي، تستمد من الالتزام بمبادئ التعاقد المبرم بين الأفراد، وهدفها السعي نحو تحقيق الإرادة العامة، وهو الامر الذي أكدته كل من إسبينوزا وهابرماس، ومن جهته توماس هوبز أكد على ارتباطها بآليات تحقيق الأمن والسلم

¹ . فيبر، ماكس، الاقتصاد والمجتمع: الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات والسيادة، ترجمة: محمد التركي، مراجعة فضل الله العميري، ط 1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2015 م، ص 136.

² . سلامة، غسان، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية، ط. 2 منقحة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م، ص 14.

³ . سيرتان-بلان، غيوم، الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة: عز الدين الخطابي، مراجعة جورج كتورة، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م، ص 243.

الاجتماعي¹، في حين اعتبر هيجل أن الدولة هي غاية في حد ذاتها، فهي بمثابة روح وإرادة ووعي أمة من الأمم، وتعتبر تجسيدا للعقل المطلق، كما أنها مجموعة العناصر الفكرية والرمزية، التي يقنع بها الحاكم المحكومين بأحقية في الحكم².

ب- الأساس القانوني والدستوري: واما في السياق القانوني والدستوري، المشروعية هي نتيجة الالتزام الدقيق بالدساتير والقوانين والأنظمة الصادرة عن الدولة، حيث ينظر إلى الدولة بوصفها نظام مؤسساتي متكامل، ويفهم من ذلك وجود علاقة بين السلطة والشرعية، والتي تعتمد على مدى تسيير السلطات ضمن إطار قانوني واضح، بينما تكون المشروعية هي الطرف المرتبط بإرادة الشعب ورضاه عن أداء مؤسسات الدولة³، وهذا ما يفهم منه ان الشرعية لا تنبثق تلقائيا، وهي نتاج لتحول تدريجي في العلاقة بين السلطة والمشروعية، بما يسمح للفئات الاجتماعية تمييز مدى قبول السلطة السياسية القائمة.

ج- الأساس الاجتماعي: ويكمن ذلك في الشعب الذي هو أساس المشروعية، وهذه الأخيرة رهينة رضا وقبول الشعب، واستمرار دعمه للسلطة، كما أن مصداقية مشروعية السلطة ترتبط بمدى انسجام أدائها مع الإرادة العامة، مع ضمان حقوق الأفراد، وبالتالي فان مشروعية السلطة مرتبط بقوتها أو ضعفها، بمدى دعم الرأي العام لها⁴.

د- الأساس الأيديولوجي: ويظهر هذا الأساس في المجتمعات التي وصلت إلى مرحلة الحداثة، اين تبني السلطة شرعيتها على أسس إيديولوجية علمية-تقنية، بدلا عن الشرعيات التقليدية، بما يعكس الاعتماد على العقل المنظم والإدارة البيروقراطية، كما وصفها ماكس فيبر في مفهوم "الشرعية القانونية" في الدولة الحديثة، أما في الدول التاريخية المتأخرة، فالمشروعية غالبا ما تكون هجينة، وتبني فيها السلطة شرعيتها وفقا لمرجعيات تقليدية مختلطة أيديولوجيا⁵.

المبحث الثالث

التفريق بين الشرعية والمشروعية في ظل اختلالات أداء النظم السياسية

¹ . طاهر، رياض، الحرية والسياسية عند باروخ سبينوزا، مجلة: الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد (11)، العدد 1، 2019م، ص 95.

² - Hegel, **Principes de la philosophie du droit**, traduit de L'allemand par andrekaanet, Préfacé par Jean Hyppolite, Éditions Gallimard, 1940, p306.

³ . يحيى الجمل، حصاد القرن العشرين في علق القانون، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق، سنة 2006م، ص 112.

⁴ . صالح، حسين علي، غسان، أمان الله عزيز، "شرعية السلطة بين الانتخاب والرضاء الشعبي"، العراق: مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، 30 يونيو 2022، ص 88.

⁵ - Szelenyi Iván, "Weber's Theory of Domination and Post-Communist Capitalisms", **Theory and Society**, vol. 45, No. 01, 2016, pp 5-6.

من خلال التعاريف السابقة، سنقوم بالبحث في العلاقة الجدلية الموجودة بين مفهومي الشرعية والمشروعية، ومحاولة التوصل الى نقاط التداخل والاختلاف بينهما، وانطلاقاً من الإطار القانوني القائم على مقارنة السيادة للشعب في النظم السياسية الحديثة، التي أصبح فيها القانون يمثل الإرادة العامة للشعب، والآلية التي من خلالها نلمس قبول الشعب للسلطة السياسية القائمة، في حين تكمن مشروعية السلطة السياسية في التزامها بالقانون فهي بمثابة الإطار القانوني الذي يعكس الإرادة الشعبية¹.

وفي هذا السياق أكد "هانز كلسن" (Hans, Kelsen) على أن الشرعية السياسية تستند في ممارستها الى القوة الإلزامية للنصوص القانونية والدستورية، واستند في ذلك على النظم الديمقراطية التي لا يمكن فيها فصل الشرعية عن المشروعية القانونية، وأي تجاوز من السلطة للنصوص القانونية سيفقدها شرعيتها، مما يؤدي إلى عدم شرعية النظام السياسي القائم، من منطلق القانون الدستوري².

ومما سبق نخلص الى التأكيد على وجود تمييز مفاهيمي اصطلاحي واضح بين الشرعية والمشروعية، ويتجلى ذلك في اعتبار الشرعية أشمل وأوسع نطاقاً من المشروعية، فالشرعية لا تقتصر على الالتزام بالنصوص القانونية أو الإجراءات الشكلية فحسب، بل تتعدى حدود الانخراط في المبادئ والقيم العليا التي يركز عليها المجتمع، أي أنها تتصل بشكل وثيق بـ "الهوية الإيديولوجية للمجتمع"³، وبالقبول العام لسلطة الدولة من حيث مضمونها الأخلاقي والسياسي.

هذا وبالرغم من الجدل المفاهيمي الذي يبرز لنا وجود فرق بينهما، إلا ان العلاقة بين المصطلحين هي علاقة متلازمة ومتداخلة، يصعب الفصل بينهما عند تحليل طبيعة النظم السياسية، بحيث لا يمكن وصف أي نظام سياسي بالشرعي، بغض النظر في مدى توافقه مع القانون والدستور، بمعنى أنه يتمتع بالمشروعية القانونية، ومن هذا التصور، وجب التقيد بالحدود التي لا تتعارض مع روح المجتمع وثوابته القيمية عند ممارسة السلطة لدورها في المجتمع، وعليه بعد التحليل الدقيق للمصطلحين يمكن لنا التفريق بينهما انطلاقاً من النقاط التالية:

(1) من حيث الطابع المفاهيمي:

حيث ترتبط الشرعية بفكرة أساسية تتمثل في الطاعة السياسية، فهي تعكس مدى قبول أفراد المجتمع للنظام السياسي وخضوعهم له بإرادتهم وطواعية، في حين ترتبط المشروعية أكثر، بمدى التزام

¹. راغب جبريل سكران، الصراع بين حرية الفرد والسلطة الدولية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009م، ص259-260.

². أحمد ناصوري: النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، المجلد (24)، العدد 2، سوريا: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2008م، ص 357.

³. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000م، ص 217.

السلطة والمواطنين بالقانون الوضعي، فهي تعني الخضوع للقواعد القانونية والدستورية المنظمة للنشاط السياسي والإداري.

(2) من حيث الطبيعة القانونية والسياسية:

حيث تعتبر الشرعية مصطلحا سياسيا، نابع من إرادة الشعب الذي يستمد منه القبول الجماهيري للنظام السياسي، فالشعب يعتبر المرجعية في نشأته واستمراره، وفي المقابل تشير المشروعية الى مفهوم قانوني وضعي، تستند من خلاله إلى النصوص القانونية والدساتير، ويكون القانون هو مصدرها المباشر، وليس بالضرورة أن تستند الى الرضا الشعبي.

(3) من حيث الأبعاد القيمية والقانونية:

حيث تتصف الشرعية ببعدها القيمي والأخلاقي، فهي تركز على عناصر معنوية تتجاوز الإطار القانوني الضيق، فتشمل المبادئ العليا، والعدالة، والمصلحة العامة، أما المشروعية، فهي تتصف ببعدها القانوني الوضعي والمجرد، وتعني بالامتثال فقط للإجراءات والضوابط القانونية الرسمية.¹ ومما سبق نتوصل الى فكرة مفادها، ان مفهومي الشرعية والمشروعية، بالرغم من تعدد التيارات، وتباين وجهات النظر، واختلاف منطلقات الفكر السياسي والفلسفي في تفسير ظاهرة السلطة، الا ان المفهومين قد تفاعلا بنائيا ووظيفيا مع النظم السياسية في كل مراحل تطورها، واتضح لنا من خلال تتبعنا الدقيق، والقراءة التحليلية لبؤر التوتر الفكرية القائمة بين الأسس النظرية، تلك الاختلالات والأزمات التي مست مجالات التطبيق الفعلي للشرعية داخل المجتمع، مع محاولة النظام السياسي تذليل التحديات المؤسساتية التي تقف دون تنمية سياسية للأنظمة الأخرى التي يتفاعل معها، والتعمق في مدى مشروعية وشرعية آلياته، والتي تنعكس بدورها على كفاءة أداء النظام السياسي واستمراره.

وهذه الوضعية، عبارة عن ارهاصات لمجموعة من الإشكاليات، والمتمثلة في تفاعلات معقدة بين متغيرات داخلية (اقتصادية، اجتماعية، ثقافية) وخارجية (إقليمية ودولية)، الامر الذي يستدعي ضرورة التعامل معها بأساليب مرنة واستراتيجية تضمن تماسك الدولة وتعزيز ثقة الأنظمة الاجتماعية بمؤسسات الحكم، وهذا بالنظر الى تعدد أسباب الازمات التي تواجه النظم السياسية، وامتداد تأثيرها الى الأنظمة الفرعية نتيجة ترابطها الوظيفي، وخضوعها البنيوي مع الأنظمة الأخرى.

وتعتبر أزمة الشرعية من أبرز الإشكالات التي تواجه النظم السياسية الحديثة، فهي مرتبطة بمدى توافق المجتمع مع مشروعية الفاعلين السياسيين القائمين على إدارة السلطة، وهذا التوافق يبني من خلال

¹.رابعة، محمد عبد القادر، المرجع السابق، ص ص 113.112.

اعتماد آليات وإجراءات مؤسسية واضحة لبناء مؤسسات الدولة¹، وفي الكثير من الدول المعاصرة، تظهر هذه الأزمة في صورة إشكال دستوري، يتمثل في غياب التحديد الدقيق لمؤسسات الحكم المركزية، سواء من حيث بنيتها التنظيمية (السلطات التشريعية والتنفيذية والقضائية)، أو من حيث آليات تشكيلها، وصلاحياتها، وتنظيم علاقتها بالمؤسسات أو الهيئات المحلية، وخصوصا في الدول حديثة الاستقلال، التي نجد ارتباطا شرعية مؤسساتها الدستورية بمدى التزامها بمبادئ السيادة الشعبية، وسيادة القانون، وضمان الحقوق والحريات، وقدرتها على الاستجابة لمطالب المواطنين، وعندما تتوافر هذه الشروط، يتحقق مستوى من الرضا العام الذي يؤدي إلى الامتثال الطوعي للقوانين والقرارات الصادرة عن النظام السياسي القائم.

ومن الملاحظ، أن أزمة الشرعية تتداخل مع بقية الإشكالات الأخرى، وخصوصا تلك الازمات المرتبطة بأداء النظام السياسي، ويكمن ذلك في تأثير كل من أزمات الهوية والانتماء، والتوزيع، والمشاركة السياسية، وأزمة التغلغل، على عمليات بناء الدولة التي تتبلور في شرعنة السلطة، وهذا ما أكده "لوسيان باي" (Lucian, W. Pye)، الذي يرى أن النظام السياسي يتكون من مجموعة من العلاقات المتداخلة التي تشمل: علاقات بين شاغلي الأدوار الرسمية في مؤسسات الدولة، والعلاقات القائمة بين الجماعات الاجتماعية المختلفة، بالإضافة إلى العلاقة بين المسؤولين والمواطنين النشطين داخل المجتمع²، ومن خلال هذه العلاقات، يؤدي النظام السياسي وظيفة أساسية تتمثل في تتبع مدى قبول ورضا المجتمع لأدائه.

وتتجلى علاقة التداخل بين أزمة الشرعية، والإشكالات الأخرى التي تواجه النظم السياسية الحديثة، في أزمة التنظيم السياسي للسلطة، ويكمن ذلك في مدى انسجامها مع المجتمع وطبيعة ارتباطها به، فالسلطة السياسية لا تنحصر في مجال معين، بل تمتد لتشمل مختلف الأنشطة البشرية: الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، ومن الواجب أن تكون السلطة منظمة وقائمة على احتكار شرعي للعنف، وتمارسها مؤسسات الدولة لضبط السلوك وفرض القانون، فهي تمثل ذلك الكيان الأعلى في الدولة، بحيث تخضع لها كل المؤسسات والأفراد دون استثناء، وتعد تجسيدا للإرادة الوطنية المستقلة التي تفرض سيادتها على الإقليم ككل³.

وعندما تفشل الدولة في تنظيم السلطة تنظيما فعالا، فإن هذا يعكس وجود خلل بنيوي في المجتمع ذاته، نظرا لكون النشاط المجتمعي لا يستقيم دون وجود سلطة ضابطة، وهذا ما بينته نظريات العقد

¹ . محمد صادق الحسني، الشرعية السياسية في الفكر السياسي المعاصر، بيروت: دار النهضة العربية، 2009، ص 91.88.

² . أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية، غزة: الجامعة الإسلامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011م، ص 27.

³ . مورييس دوفرجه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة: سامي الدروبي، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط1، 2009م، ص 215.

الاجتماعي — في اسهامات كل من "هوبز ولوك وروسو" (Hobbes, Locke, Rousseau) — وأكدت على أن ظهور السلطة جاء استجابة لحاجة المجتمع إلى الأمن والنظام، غير أن غياب التنظيم الدقيق للسلطة يعيد المجتمع إلى حالة الفوضى التي سعت تلك النظريات لتجاوزها¹.

وبناء على ذلك، ظهرت مجموعة من التصورات الفكرية، التي جاءت لمواجهة هذه الاختلالات، أين نجد "ريتشارد روز" (Richard Rose) قد أكد على ضرورة تقليص مطالب الجماهير عبر تقييد المشاركة، خاصة النقابية، بهدف تخفيف الضغط السياسي، وهذا ما سماه بـ «إرهاق المطالب السياسية»²، في حين يرى "صاموئيل هنتنغتون" (Samuel Huntington) أن المجتمعات ما بعد الصناعية، قد تمر بأوقات متوترة، فهي بحاجة إلى حكم أكثر فعالية لمواجهة الانفجار السياسي، الناتج عن ارتفاع المطالب الشعبية عن قدرات مؤسسات الدولة، وهذا التوجه الفلسفي يسعى إلى «تلطيف الديمقراطية» عبر وضع قيود مؤسسية على المشاركة بما أن التصعيد غير المنظم، قد يؤدي إلى اضطرابات واستنزاف للشرعية³، وفي هذا الشأن، يتبين لنا من خلال هذه الآراء العلاجية لإشكالية الشرعية، أنها تلتقي مع وجهة نظر "ماكس فيبر" الذي حذر من الانزلاق، من خلال القيام بتعظيم سلطة الشعب وتقليص السيطرة العقلانية للدولة، باعتبار أن الجماهير بوصفها "كتلة غير منظمة" فهي غير قادرة على قيادة نفسها فعلياً⁴، ومن هذا المنطلق يمكن لنا توضيح أهم الخصائص التي تميز أزمة الشرعية، عن غيرها من الازمات التي تعاني منها النظم السياسية الحديثة، متمثلة فيما يلي:

- أزمة هوية وتكامل اجتماعي: أزمة الشرعية هي أكبر من أن تعتبر مجرد خلل سياسي؛ لارتباطها الوثيق بفقدان المواطنين للشعور بالانتماء والاستقرار، بما يؤدي إلى انهيار آليات إدماجهم في المجتمع، وتدهور قدرتهم على تحقيق الذات⁵، الأمر الذي من شأنه تهديد الهوية الجماعية التكامل الاجتماعي.
- اتساع وظائف الدولة: ويكمن ذلك في امتداد وظائف الدولة، لتشمل المجال الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، دون وجود شرعية كافية، بما يؤدي إلى فراغ أو عجز في الشرعية، أي أن الأداء الحكومي يفوق الدعم والرضا القيمي من المواطنين.

¹. جان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة: محمد عرب صاصيال، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط 1، 1997م، ص 122.

². JAMES Oliver and LODGE Martin, **The Limitations of 'Policy Transfer' and 'Lesson Drawing' for Public Policy Research**, UK: POLITICAL STUDIES REVIEW, VOL 1, pp 179–193, 2003, p181-182.

³. Samuel Huntington, " **Post-industrial politics: How binegn will it be ?** ", Comparative politics, City University of New York : Published By : Comparative Politics, Ph.D. Programs in Political Science, Vol. 6, No. 2, January 1974, p 190.

⁴. بوبكر بوخريسة، ماكس فيبر: الدولة والبيروقراطية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2015م، 160.

⁵. Habermas Jürgen, **Raison et légitimité. Problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé**, trad- de L'allemand par Jean Lacoste, Paris : Payot, 1978, p.69.

• صعود شرعية جديدة، وتراجع أداء النظام القائم: ويظهر ذلك مع التطور الرأسمالي المتعاضم، بحيث تتصاعد الرغبات والمطالب، في حين لا تستطيع المؤسسات القائمة تلبيتها، مما يولد فجوة بين النظام الحاكم وتوقعات الجمهور، فتنتج أزمة شرعية حادة¹.

• تحول أزمة الشرعية لأزمة التبرير: بالرغم من إمكانية انفصال الأزمات السلوكية (التبرير الثقافي) عن الشرعية، فإن الأزمات الحادة في الشرعية، تؤدي بالنظم السياسية الى أزمة تبرير شاملة، انطلاقا من انهيار الثقة في الأطر القانونية والثقافية والاجتماعية.

• وفي الأخير، من المهم الإشارة إلى أن العجز أو النقص في شرعية السلطة، لا يؤدي بالضرورة إلى أزمة شرعية، إلا إذا توافرت شروط معينة، هذا إذا كانت زيادة الحاجة إلى الشرعية مرتبطة بأزمة تبرير مثلا، بمعنى وجوب التمييز بدقة بين وجود صعوبة نسبية في الحفاظ على مستوى كاف من الشرعية، وبين بروز أزمة شرعية حقيقية².

مما سبق، ومن خلال القراءة التحليلية والنقدية، يظهر جليا وجود علاقة جدلية بين مشروعية النظام السياسي، وشرعية ممارسة السلطة السياسية، وهي بمثابة الديناميكية الحية، التي تضمن ديمومة وسيرورة الاطار المؤسساتي للدولة ككل، وعلى هذا الأساس فان مفهومى الشرعية والمشروعية ليسا مجردين وفقا لارتباطهما البنوي والوظيفي مع السلطة، وتتحكم أيضا بمستوياتها انطلاقا من العملية الاجتماعية وعلاقتها بالسلطة والدولة، بمعنى أن الشرعية والمشروعية، تصبحان عملية إنتاجية متبادلة بارتباطها النظري والعملية بثالوث الدولة / السلطة / المجتمع، بحيث تكون العلاقة بينها طردية ومشروطة.

خاتمة:

وفي ختام هذا البحث، يمكن القول أن مفاهيم الشرعية، والمشروعية، والسلطة، تعد من أهم المرتكزات الأساسية في الفكر السياسي والفلسفي المعاصر، والتي ترتبط بدلالات اصطلاحية واجرائية ذات الصلة بمفهوم الدولة الحديثة، وجدلية العلاقة البنائية والوظيفية التي تربطها بالمجتمع، باعتبار أن الافراد هم جوهر المشروعية ومصدرها الرئيسي، وهو بمثابة حلقة وصل بين أطراف العقد الاجتماعي، الذي تبني عليه السلطة السياسية، ونفهم من ذلك ان المشروعية ليست ثابتة، بل تعتبر كعملية مستمرة ومتغيرة، حيث تتأثر بأداء السلطة، ومدى استجابتها لتطلعات المواطنين، كما تخضع باستمرار لتقييم الأنظمة الاجتماعية الأخرى.

كما خلص البحث، الى وجوب التقيد بجملة من الشروط، لضمان استمرارية المشروعية، متمثلة في الالتزام بالدستور، واحترام القوانين، وتحقيق العدالة والإنصاف، بالإضافة إلى فاعلية الأداء السياسي

¹ - Ibid, pp 74 - 103.

² - François Chazel, " **Idéologie et crise de légitimation** "in Gérard Dupart (dir), **Analyse de l'idéologie**, centre d'étude de la pensée politique, Paris: Édition Galilée, 1980, p166-167.

والمؤسسي، حيث تستمد المشروعية قيمتها من رضا المواطنين ودعمهم، بما ينعكس على مدى توافق السلطة مع المبادئ الأساسية لتمثيل الإرادة العامة.

وفي هذا السياق، لا يمكن اعتبار سلطة الحكم المطلقة مشروعة، حتى ولو كانت تستند إلى شرعية قانونية أو عقلانية، باعتبارها تعاني القصور إلى الرضى الشعبي، ومبادئ المشاركة السياسية، فالمشروعية لا تنحصر فقط في إطارها القانوني والاجرائي، بل تتعدى ذلك، فهي بمثابة مفهوم إنساني يتوافق والإطار القيمي والأخلاقي للمجتمع، ويتجلى ذلك في علاقة الدولة بمجتمعها، ومن قدرتها على احترام حقوق الافراد، وحرّياتهم في إطار العدالة والمساواة.

قائمة المصادر والمراجع:

المراجع باللغة العربية:

الكتب:

1. أمين محمد علي دبور، دراسات في التنمية السياسية، غزة: الجامعة الاسلامية كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، 2011م.
2. بوبكر بوخرسة، ماكس فيبر: الدولة والبيروقراطية، عمان: مركز الكتاب الأكاديمي، الطبعة الأولى، 2015م.
3. جان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة: محمد عرب صاصيال، بيروت: المؤسسة الجامعية للنشر والتوزيع، ط 1، 1997م.
4. راغب جبريل سكران، الصراع بين حرية الفرد والسلطة الدولية، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، 2009م.
5. سلامة، غسان، نحو عقد اجتماعي عربي جديد: بحث في الشرعية الدستورية. ط. 2 منقحة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م.
6. سيرتان-بلان، غيوم، الفلسفة السياسية في القرنين التاسع عشر والعشرين، ترجمة: عز الدين الخطابي، مراجعة جورج كتورة، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 2011م.
7. فيبر، ماكس، الاقتصاد والمجتمع: الاقتصاد والأنظمة الاجتماعية والقوى المخلفات والسيادة، ترجمة: محمد التركي، مراجعة فضل الله العميري، ط 1، بيروت: المنظمة العربية للترجمة، 2015م.
8. ماجد راغب الحلو، النظم السياسية والقانون الدستوري، الإسكندرية: منشأة المعارف، 2000م.
9. محمد صادق الحسني، الشرعية السياسية في الفكر السياسي المعاصر، بيروت: دار النهضة العربية، 2009م.
10. موريس دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة: سامي الدروبي، بيروت: المركز الثقافي العربي، ط 1، 2009م.
11. يعي الجمل، حصاد القرن العشرين في علق القانون، الطبعة الأولى، القاهرة: دار الشروق، سنة 2006م.

المجلات والدوريات:

1. أحمد ناصوري: النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، المجلد (24)، العدد 2، سوريا: مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، 2008م.

2. ربابعة، محمد عبد القادر، **مشروعية السلطة في الفكر الفلسفي المعاصر: المفهوم، الأسس والمقومات**، مجلة دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية المجلد 46، العدد 1، ملحق 1، الجامعة الأردنية، 2019م.
3. صالح، حسين علي، غسان، أمان الله عزيز، "شرعية السلطة بين الانتخاب والرضاء الشعبي"، العراق: مجلة معالم للدراسات القانونية والسياسية، المجلد 6، العدد 1، 30 يونيو 2022م.
4. طاهير، رياض، الحرية والسياسية عند باروخ سبينوزا، مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 11، العدد 1، 2019م.

المراجع باللغات الأجنبية:

BOOKS :

1. Carl Schmitt, **Du politique « Légalité et légitimité » et autres essais**, Puisseaux : Pardès, 1990.
2. David Easton, **A Systems analysis of political life**, USA: The University of Chicago press, 1979.
3. François Chazel, " **Idéologie et crise de légitimation** "in Gérard Dupart (dir), **Analyse de l'idéologie**, centre d'étude de la pensée politique, Paris : Édition Galilée, 1980.
4. Habermas, Jürgen, **Raison et légitimité. Problèmes de légitimation dans le capitalisme avancé**, trad- de L'allemand par Jean Lacoste, Paris: Payot, 1978.
5. Hegel, **Principes de la philosophie du droit**, traduit de L'allemand par Andrekaanet, PRÉFACÉ PAR JEAN HYPPOLITE, Éditions Gallimard, 1940.
6. Leo Strauss, **Nihilisme et politique**, traduit de l'anglais et présenté par olivier sedeyn, Paris : ISBN, 2001.
7. Max Weber, **Economy and Society: An Outline of Interpretive Sociology**, edited by Guenther Roth & Claus, Berkeley: University of California Press, 1978.
8. Michael Walzer, **Spheres of justice, A defense of pluralism and equality**, New York: Basic Books, 1983.
9. Michel Bouvier, **Préface au livre de Gérard Fomerand, Crise des valeurs et mutation de l'État**, Paris : Editions Loysel, 1994.
10. Otfried Höffe, **La justice politique : fondement d'une philosophie critique du droit et de l'État**, Paris : PUF, 1991.

JOURNALS AND REVIEWS :

1. JAMES Oliver and LODGE Martin, **The Limitations of 'Policy Transfer' and 'Lesson Drawing' for Public Policy Research**, UK: POLITICAL STUDIES REVIEW, VOL 1, pp 179–193, 2003.
2. Samuel Huntington, " **Post-industrial politics: How binegn will it be?** ", Comparative politics, City University of New York: Published By: Comparative Politics, Ph.D. Programs in Political Science, Vol. 6, No. 2, January 1974.

3. Szelenyi Iván, "**Weber's Theory of Domination and Post-Communist Capitalisms**", Theory and Society, vol. 45, No. 01, 2016.